الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل

تقديم التقرير الدوري الثاني للجمهورية الإسلامية الموريتانية بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

الكلمة التمهيدية لمعالي مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد/سيد أحمد ولد بنان

الدورة ال 41 للجنة حقوق العمال المهاجرين

جنيف، 01 ديسمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريـــــم

السيدة الرئيسة ؛

السيدات والسادة أعضاء لجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

يشرفني أن أقدم أمامكم اليوم، باسم حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التقرير الدوري الثاني حول تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

ونتطلع من خلال تجديد هذا الموعد مع لجنتكم الموقرة، في إطار الحوار البنّاء الذي يجمعنا منذ انضمام موريتانيا إلى هذه الاتفاقية، أن نقدم حصيلة عمل بلادنا ورؤيتها لإعمال التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

السيدة الرئيسة؛

لطالما شكّل موضوع الهجرة جزءاً أصيلاً من التاريخ الاجتماعي لموريتانيا، سواء من حيث استقبال موجات المهاجرين من دول الجوار ومن مناطق أخرى، أو من حيث وجود جاليات موريتانية كبيرة بالخارج. ونعتبر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واجباً قانونياً، والتزاماً أخلاقياً، ومسؤولية تنموية مشتركة. فالهجرة، في فضائنا الساحلي والصحراوي الرحب، ليست غريباً طارئاً، بل جزء من تاريخنا الاجتماعي، ومعبراً للتفاعل الإنساني عبر الحدود والثقافات.

وليس أدل على ذلك، استقبال بلادنا لما يقارب 400 ألف لاجئ أغلبهم من دولة مالي الشقيقة وعددهم يتزايد يوما بعد يوم. وبموجب التزامات بلادنا في المؤتمر الدولي للاجئين سنة 2023، يستفيد هؤلاء اللاجئون من عدة ضمانات وخدمات من قبيل الحصول على وثائق حالة مدنية، الولوج إلى سوق العمل، ممارسة الأنشطة المدرة للدخل، الاستفادة من خدمات التعليم والصحة وغيرها.

ومن هذا الإدراك العميق، تم إعداد هذا التقرير، ضمن مقاربة تشاركية واسعة النطاق، شملت الجهات الحكومية المختصة، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويأتي هذا النهج ليعكس حرصنا على توثيق التقدم المحرز بكل شفافية، واستعراض التحديات بروح من الموضوعية، وتقديم خطة واقعية لتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية.

السيدة الرئيسة؛

في ما يتعلق بتعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي، عملت الحكومة خلال السنوات المنصرمة، ضمن رؤية تراكمية، على بناء منظومة حماية متينة. فصدر قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ليُشكل حجر الزاوية في حماية الضحايا وتشديد العقوبات. تزامن ذلك مع قانون مكافحة تهريب المهاجرين، الذي يعاقب الشبكات الإجرامية دون أن يمسّ بحقوق الضحايا أو يعرضهم للملاحقة.

وفي سياق حماية الفئات الهشة، جاءت مدونة حماية الطفل لتضمن للأطفال المهاجرين، مهما كانت وضعيتهم، حق التعليم والصحة والحماية. كما تم ضبط قانون الشغل والنصوص المطبقة له بما يؤمّن الضمانات النظامية للعمال المهاجرين، ويُمكّنهم من الاستفادة من المساواة والحماية المهنية والولوج إلى القضاء.

ولم يكن هذا البناء القانوني ليكتمل دون إطار مؤسسي متين، تعزز بإنشاء محكمة متخصصة لمكافحة الاسترقاق والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين سنة 2024، بما يعزز أداء العدالة ويضمن التخصص والسرعة والفعالية. علاوة على إنشاء الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ومكتب المساعدة القضائية الدولية(BEJI) ، وتكوين فرق متعددة القطاعات، وضخ موارد إضافية لرفع قدراتها التشغيلية.

السيدة الرئيسة؛

انسجاماً مع هذا الإطار القانوني والمؤسسي المتكامل، جاءت الإجراءات الميدانية لتعكس التزامات الدولة على الأرض. فقد تمت **مراجعة الاستراتيجية الوطنية**

لتسيير الهجرة سنة 2025. تأتي هذه المراجعة بعد تنفيذ خطة عمل الخمس سنوات الأولى من الاستراتيجية، والتي عرفت تقدما ملحوظا. ونعكف حاليا على اعداد خطة الخمس سنوات الثانية من الاستراتيجية (2026-2030).

كما تم تحيين الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية لتتضمن محورا خاصا بترقية وحماية حقوق المهاجرين.

وفي مجال تسوية الوضعيات القانونية للأجانب، تم في 2022 فتح التسجيل ومنح بطاقات الإقامة مجانا، نتج عنه تسوية وضعية 146,993 أجنبي، من بينهم:

- 10,503 –قاصر،
- 7,468 –قاصرة،
- 96,220 –رجلا ،
- 32,802 –امرأة

أما في مجال حماية الأطفال المهاجرين، فقد شمل الإدماج المدرسي 1,441طفلاً في 2024، إلى جانب تقديم دعم شهري لما قبل التمدرس لصالح 3,400طفل . كما أدمج 311طفلاً مهاجراً في المدارس الحكومية خلال 2024، دون شرط الإقامة القانونية.

وفي مجال العمل، نظرت محاكم الشغل في العشرات من القضايا بين 2017 و2024، بينما بلغت ملفات مكافحة الاتجار بالأشخاص 181ملفاً، منها 103 ملفات صدرت فيها أحكام، شملت 179ضحية، و 80ملفاً قيد الإجراءات تضم 126شخصاً من بينهم 53موقوفاً. وفي مجال مكافحة تهريب المهاجرين، بلغ عدد الأحكام 144.

وإدراكاً لكون المهاجرين ليسوا كتلة متجانسة، بل فئات متفاوتة الهشاشة، فقد كرّست الدولة اهتماماً خاصاً للأطفال غير المصحوبين، من خلال مركز حماية والدمج الاجتماعي للأطفال، الذي استقبل في 2024، ما يناهز 75 طفلا مهاجرا،

والخطة الوطنية لحماية الأطفال فاقدي السند العائلي (2023)، والمقرر 2022/0066 الذي يحظر تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة.

كما تعمل الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على ضمان التكفّل والرعاية بالضحايا، بما يحقق الاستجابة الإنسانية الشاملة، علاوة على صندوق دعم ومساعدة الضحايا.

السيدة الرئيسة؛

في إطار تمكين العمال المهاجرين من حقوقهم الأساسية دون تمييز، أُقرت مجانية الرعاية الصحية العاجلة لهم، وتم دعم نظام التسعيرة المخفّضة عبر الصندوق الوطني للتضامن الصحي، وتعزيز جاهزية الطواقم الطبية على التعامل مع التنوع الثقافي.

أما في مجال العدالة، فقد دُعم نظام التقاضي بتوظيف 32 مترجماً وتوفير المساعدة القضائية المجانية، كما يجري العمل حاليا على مراجعة مدونة الهجرة وقانون الإجراءات الجنائية والمدونات الأخلاقية للقضاة والمهن القضائية الأساسية. فيما أسهمت برامج الحماية الاجتماعية في توفير التحويلات النقدية، والدعم الغذائي، والمشاريع المدرة للدخل للأسر الهشة.

وفي جانب تمثيل الجاليات الموريتانية بالخارج، تتابع 46 ممثلية دبلوماسية وقنصلية شؤون جالياتنا في الخارج، كما يضطلع أربعة نواب برلمانيين بتمثيلهم، مع فتح 52مكتب تصويت في الخارج خلال الاستحقاقات الانتخابية، واتخاذ عدة إجراءات لتسهيل وتحسين تحويلات أموال العمال المهاجرين، من بينها توقيع اتفاق تعاون بين مؤسسة البريد الموريتاني والبريد الغابوني، ومنح البنك المركزي تراخيص لمقدمي خدمات التحويل.

السيدة الرئيسة؛

نظراً للطابع العابر للحدود للهجرة، وتأكيداً لنهج التعاون والشراكة، وقّعت موريتانيا اتفاقاً مع إسبانيا في أغسطس 2024 بشأن الهجرة الدائرية، واتفاقاً مع السنغال في يونيو 2025 حول تنقل الأشخاص، فضلاً عن إعلان مشترك مع

الاتحاد الأوروبي في مارس 2024 لتشجيع الهجرة النظامية. وتشكل هذه الشراكات إطاراً يعزز تقاسم المسؤوليات ويتيح قنوات للهجرة الآمنة والمنظمة.

وفي سياق دعم منظومة الحماية، نظمت الحكومة حملات واسعة للتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية، وكونت 1,800 فاعل وطني خلال 2024-2025 من قضاة وشرطة ودرك ومجتمع مدني، مع تخصيص 450 مليون أوقية سنوياً لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

السيدة الرئيسة؛

رغم التقدم الملحوظ، لا تزال بلادنا تواجه تحديات موضوعية، من بينها ضغوط الهجرة غير النظامية والتدفق غير المسبوق للاجئين عبر الحدود بفعل الاختلالات الأمنية في منطقة الساحل، ومحدودية الموارد، والحاجة إلى تعزيز التنسيق المؤسساتي، وتوسيع برامج الإدماج الاجتماعي للمهاجرين.

وتتجه بلادنا اليوم نحو تطوير سياسة وطنية للهجرة تستند إلى مقاربة حقوقية شاملة، وتعمل على:

- تحسين الرقابة في أماكن العمل،
- تطوير مؤسسات الاستقبال،
- تعزيز التنسيق مع دول المنشأ والعبور،
- توسيع برامج الإدماج والحماية الاجتماعية،
- تعزيز الحماية لصالح المهاجرين ضحايا التهريب، بما فيهم الأطفال غير المصحوبين وضحايا الاتجار بالأشخاص والأشخاص المحتاجين للحماية الدولية،
- وتحديث منظومة إدارة الهجرة بما يحقق الفعالية والإنسانية.

السيدة الرئيسة،

إن التقدم الكبير الذي أحرزته موريتانيا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين، كان موضوع إشادة في نهاية الزيارة الميدانية التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، في الفترة من 2 إلى 12

سبتمبر الماضي. حيث أشاد المقرر الخاص، في بيانه الختامي، بالإطار القانوني والمؤسسي المتقدم الذي طورتّه موريتانيا، بما في ذلك قوانين مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وإنشاء محكمة متخصصة، ومراكز استقبال، وآليات وطنية فعّالة لحماية المهاجرين .كما نوه بالإصلاحات الجارية لتعزيز حماية اللاجئين والمهاجرين القصر، والاستجابة الإنسانية السريعة من خلال عمليات البحث والإنقاذ، وضمان استمرار التعليم للأطفال غير المصحوبين.

وحرص المقرر الخاص على التأكيد على الإرادة السياسية القوية للدولة في معالجة تحديات الهجرة وفق حقوق الإنسان، داعيا المجتمع الدولي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجالات اللجوء والحماية. كما قدم توصيات لتعزيز الوعي بالقوانين الوطنية وتطوير قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وهو ما تعتزم الحكومة معالجته بكل جدية.

إن هذه الشهادة الأممية تمثل تأكيدًا على التقدم الملموس الذي أحرزته موريتانيا في حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتجسد التزام بلادنا الثابت بتطبيق المعايير الدولية وصيانة الكرامة الإنسانية لكل من يعيش على أراضيها أو يعبر حدودها.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وهي تقدم اليوم تقريرها الدوري الثاني، تؤكد قناعتها الراسخة بأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ليست التزامًا قانونيًا فحسب، بل واجبًا أخلاقيًا وإنسانيًا يعكس جوهر دولة القانون والمؤسسات. لقد اخترنا نهج الإصلاح المتدرج، وتعزيز المنظومة التشريعية، وتطوير الممارسات على الأرض، إدراكًا منا بأن صيانة الحقوق لا تُقاس بالنصوص وحدها، بل بمدى تجسيدها واقعًا ملموسًا في حياة الناس.

وإذ نتطلع إلى حوار بنّاء وصريح مع لجنتكم الموقرة، فإننا نستحضر ما راكمته بلادنا من إصلاحات، وما تبذله من جهود لمواجهة التحديات المتجددة في مجال الهجرة، في منطقة تشهد تحولات أمنية وإنسانية عميقة. ولعل تعاوننا المشترك

مع منظومة الأمم المتحدة، خاصة المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشراكاتنا الإقليمية والدولية، يمثل ركيزة أساسية للمضي قدمًا نحو حماية أفضل للحقوق، وتدابير أكثر إنسانية وتنظيمًا لحركة العمال المهاجرين.

وفي الختام، نؤكد استعدادنا الكامل للرد على تساؤلاتكم والاستفادة من ملاحظاتكم وتوصياتكم، بما يخدم حماية كرامة الإنسان ويعزز مسار الإصلاحات الوطنية، وفاءً لالتزاماتنا الدولية، وتجسيدًا لقيم العدالة والاحترام والإنصاف.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته